

الوقاية من
العنف القائم على
النوع الاجتماعي
في الفضاء الجامعي

من المعرفة
إلى التدخل
نحو التغيير

ملخص

الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء الجامعي

من المعرفة إلى التدخل نحو التغيير

ملخص

تقرير تونس

الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء الجامعي من المعرفة إلى التدخل نحو التغيير

فريق كوشر

- سكينّة بوراوي
- فائزة بن حديد
- سليمى مجلدي منصورى
- هادية بالحاج يوسف

اللجنة العلمية

- سهام النجار
- ليليا عثمانى شلوقي
- Pierre-Noël Denieuil

الفريق الوطني

- خولتة ماطري
- ماهر تريمش
- Pierre-Noël Denieuil

التحرير

- فائزة بن حديد
- هادية بلحاج يوسف

توطئة وشكر

تم إجراء البحث العملي الذي انبثق منه هذا التقرير في إطار مشروع «منع العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء العام: من المعرفة إلى العمل من أجل التغيير». ويتم تنفيذ هذا المشروع في إطار الشراكة بين مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث ومؤسسة المجتمع المفتوح.

وفي سياق هذا البحث، عرضت المكونات الثلاث للأسرة الجامعية - المدرسون/ات والطلاب/ الطالبات والموظفون/ات في الإدارة - تجاربهم/هنّ من خلال تقديم شهادات مؤثرة في بعض الأحيان حول ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأماكن العامة وفي الفضاء الجامعي بشكل خاص. وقد مكّن تحليل الوضع والنتائج التي تمّ التوصل إليها (المعروضة أدناه) من إجراء تشخيص للوضع القائم وكذلك من توفير أدلة يمكن استخدامها لأغراض الدعوة والحوار بشأن السياسات، وذلك من أجل ضمان حماية ضحايا العنف ضد المرأة، وحتى تكون الجامعة في تونس وفي المغرب فضاءً آمناً يخلو من كلّ أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وتشمل مخرجات المشروع ما يلي :

- تقرير قطري عن كلّ من المغرب وتونس (باللغة الفرنسية) متاح في نسخة إلكترونية بمركز كوثر لتبادل المعلومات حول النوع الاجتماعي؛
<http://www.cawtarclearinghouse.org/Site%20Pages/English/Home.aspx>
- تقرير إقليمي يسلط الضوء على الوضع في المنطقة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والعنف القائم على النوع الاجتماعي من منظور «حقوق الإنسان والتنمية»، كما يقدم خلاصة لتحليل الوضع ونتاجات البحث الميداني في كلا البلدين؛
- ملخص لكل تقرير، في نسخة ورقية ونسخة إلكترونية، باللغات الثلاث (العربية، الفرنسية، والإنجليزية)، يُبرز أهم الحقائق والاستنتاجات والتوصيات.

تغتنم المديرية التنفيذية وكامل فريق «كوثر» هذه الفرصة لتتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى جميع المشاركين/ات في البحث العملي، من مدرسين/ات وطلاب/طالبات وموظفين/ات، لمساهماتهم/هنّ القيّمة على الرغم من حساسية الموضوع، وكذلك إلى اللجنة العلمية لما وفرته من دعم موصول، وإلى فريق البحث في تونس الذين خلقوا ديناميكية داخل الجامعة، وكذلك إلى الجمعيات المشاركة لإسهاماتها القيّمة ودعمها المتواصل.

ودون التقليل من أهمية المساهمة الفعالة لجميع المشاركين/ات، تعتنم المديرية التنفيذية وكامل فريق «كوثر» هذه الفرصة لتوجيه شكر خاص لكل من ساهم في توفير أفضل الظروف لإنجاز هذا العمل في سوسة، وهم :

- السيدة سامية الشرفي، مديرة التعليم العالي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تونس.
- البروفيسور علي مطيراوي رئيس جامعة سوسة.
- البروفيسور منتصر الوردي، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سوسة.
- البروفيسور كمال الجرفال، عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة.
- البروفيسور لطفي ترشونه، عميد سابق كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سوسة.
- البروفيسورة نائلة شعبان، عميدة كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة قرطاج.
- طلبة جامعتي سوسة وقرطاج لالتزامهم وتوصياتهم،
- السيدة فتحية حيزم، رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، فرع سوسة.
- السيدة علياء دعلول، رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، فرع سوسة.

د. سكينه بوراوي

المديرة التنفيذية

مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث

الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء الجامعي من المعرفة إلى التدخل نحو التغيير

السياق والإطار العام للبحث:

تعتبر هذه الدراسة ثمرة شراكة بين مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث ومؤسسة المجتمع المفتوح، في سياق الأعمال العلمية حول حقوق المرأة والعنف الممارس ضدها في تونس بعضها ساهم فيه المجتمع المدني والبعث الآخر أنجز في إطار أكاديمي أو حكومي، إن اختيار مقاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء الجامعي يُعدّ «مغامرة». أولاً لأن هذا موضوع لا يزال بكراً في هذا المحيط. وثانياً لأنه موضوع لا يتسنى فصله عن الجدل الذي أثير بمناسبة صدور القوانين الجديدة ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالعنف المسلط على المرأة. ثالثاً لأن دراسة اختارت لها البيئة الجامعية كمجتمع البحث والحال أن الجامعة تشهد أزمة مركبة لعلّ ظاهرة العنف القائم على النوع داخلها أحد أبعادها ومستوياتها لما له علاقة بإعادة إنتاج انتقاء غير مؤسساتي.

علما بأن الجامعة هنا منظورا إليها كفضاء عام ومؤسسة اجتماعية في نفس الوقت، إذ لا يمكن عزل العنف بأشكاله المختلفة عن المعاش اليومي داخل المؤسسات الجامعية وفي محيطها وعن الفضاء الاجتماعي العام. إنه حاضر في الديناميكيات التي ينسجها الفاعلون في سياقات مختلفة تؤثر أحيانا كثيرة في طبيعة العنف الممارس على أساس النوع الاجتماعي مثلما تتأثر به. لكن الجامعة أيضا تحكمها معايير اجتماعية وتنظيمية يعسر تفسير التمثلات والمواقف والممارسات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي من غير الإحالة إليها لتفسير الظاهرة وفهمها. للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي خصوصية هنا أنه في أوجه كثيرة منه متمفصل بالمعرفة، يتسلل في العلاقات المعرفية بين الأستاذ والأستاذة وبين الأستاذ والطالبة ويجد في تلك العلاقة «شرعنة» أو مطية لكي يُمارس.

الهدف العام

يتمثل الهدف العام لهذا البحث في الوقوف على حقيقة العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل الجامعة التونسية، وعلى العوامل الحافّة به، والمرجعيات الثقافية والرمزية التي تؤسسه وعلى سياقات المعيش اليومي الذي يتعرّع فيه ويُمارس وعلى أشكال مكابذته من قبل النساء داخل الجامعة التونسية.

التساؤلات المطروحة

بمقتضى هذا الأفق البحثي تمت صياغة أسئلة البحث كما يلي:

- ما هي تمثلات الفاعلين/ات وإدراكاتهم/ن للفضاء الجامعي ومواقفهم/ن فيما يخص الموضوع؟
- ما هي مفاعيل مواقعهم صلب ذلك الفضاء على تلك التمثلات؟
- هل للفضاء الجامعي أشكال خاصة للعنف القائم على النوع الاجتماعي؟
- ما هي السياقات المولدة للعنف وكيف يمكن تفسيرها؟

- ما هي علاقة العنف بالتمكين المهني والتمكين العلمي للنساء؟
- ما هي مختلف الاستراتيجيات التي ترسمها النساء صلب علاقات اجتماعية لا متساوية وما هي أشكال المقاومة أو الخمول التي يسلكهن في أوضاع تتسم بالعنف ضدها؟
- ماهي مفاعيل العنف القائم على النوع الاجتماعي على الضحايا نفسيا وعلائقيا وسلوكيا استنادا إلى منهجية كيفية يقدم هذا العمل قراءات متقاطعة للعنف على أساس النوع الاجتماعي من قبل مختلف المتدخلين في الفضاء الجامعي. ولقد توّسلنا من أجل تحليل التمثلات الاجتماعية التي يحملها كل منهم ومنهن وقراءة المواقف على تنوعها المنعكسة في ممارساتهم/ن وكشف معاشهم/ن والعراقيل التي تحول دون أخذ الحقوق أو الدفاع عنها. ذلك أنّ المنطلق المعرفي الذي استندت عليه الدراسة ليس انجاز بحث صرف، إنّما القيام ببحث من أجل التدخل الفعال. لذلك لم تكن المقابلات والمجموعات البؤرية أداة كشف لأبعاد العنف ولأشكاله وجمع المعلومات عن السياقات التي فيها ينتج ويعاد إنتاجه فقط، بل أيضا مناسبة لاستكشاف فاعلين مفترضين يعهد إليهم الإسهام في تصوّر وتنظيم وانجاز سياسات عامة داخل الجامعة ابتغاء مقاومة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

المراجعة الوثائقية والبحث الميداني: هيكل التقرير

أفضت عملية البحث والتحليل الوثائقي والميداني إلى إعداد محتويات التقرير⁽¹⁾ مهيكلا في ثلاثة أقسام كبرى مفصلة كما يلي:

المقدمة التي تعرض لمحة عامة عن السياق الوطني في تونس استنادا إلى البيانات والمؤشرات الاجتماعية-الديموغرافية والاجتماعية-الاقتصادية المتوفرة وطنيا ودوليا، وكذلك عن الإطار العام للدراسة وإشكالية العنف القائم على النوع الاجتماعي.

القسم الأول الذي يصف السياق العام لتونس والخصائص والديناميكيات التي تهم اليوم مسألة المساواة بين الجنسين ومكانة الوسط الجامعي في هذه الديناميكيات. كما تم تناول الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد⁽²⁾ والوضع السياسي الجديد بعد 2011 وما نتج عنه كدستور جديد صدر في عام 2014، ومكانة تونس في العالم من حيث المساواة بين الجنسين⁽³⁾، ووضع المرأة في سوق العمل والتوظيف وبالذات ارتفاع نسب وجود المرأة في شتى القطاعات، ومشاركتها المتزايدة في الحياة السياسية، وكذلك الإطار الدستوري والتشريعي والقانوني للمرأة والعديد من المكاسب القانونية في الحقوق وبخاصة القانون الأساسي الصادر في 11 أوت 2017 ضد التمييز على أساس النوع الاجتماعي، وبنود دستور 2014 بشأن المساواة بين الجنسين. في نهاية هذا القسم الأول، يخلص التحليل حول قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في السياق التونسي إلى ما يلي:

تمتّ تعايش بين الإرادة السياسية المؤكدة ومجموعة القوانين لصالح تكافؤ الفرص من جهة، وحجم العرف الاجتماعي السائد في الحياة اليومية. فأشكال العنف الذي يعيش في هذا العرف سواء في الخطاب الأخلاقي للرجال أو في «استسلام» النساء، يؤشر إلى هشاشة وضع المرأة في تونس على الرغم من التطورات اللافتة في مستوى النصوص القانونية. من ناحية أخرى، رغم التغييرات منذ 2011 والنضال

1. <http://www.cawtarclearinghouse.org/Site%20Pages/English/Home.aspx>

2. ارتفاع البطالة واختلال التوازن الاجتماعي بين الأقاليم
3. أفضل أداء في الدول العربية بين عامي 2014 و 2017

المستمر بشكل بطيء في طريق تحقيق هذه المساواة لذكر اعتماد التنافس في القوائم الانتخابية، إلغاء قانون منع الزواج من غير المسلمين سنة 2017، منع زواج الضحية بمغتصبها... زيادة على نصوص قانونية جديدة أهمها نص الدستور لاسيما في فصوله 21 و46 حول المساواة رجال-نساء والعنف ضد النساء وقانون 2017-58 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة أو الأحكام المتعلقة بالوقاية من التعذيب والوقاية من الاتجار بالبشر، إلا أن واقع المرأة في تونس لا يعكس حقوقها في مستوى النص.

إن جميع التقارير المحلية والدولية التي تناولت بالتقييم وضع المرأة تقف على معطيات ومؤشرات يرشح منها وضع للمرأة التونسية يتميز بالهشاشة والتقلب رغم ما يعتره أحيانا من تحسن في قطاعات دون أخرى كما هو الحال بالنسبة لمؤشر التمكين السياسي للمرأة أكثر مما يعود إلى مؤشرات التمكين الاقتصادي أو التعليمي أو الصحي. إذ لاتزال المرأة تكابد تمييزا في مستوى سوق الشغل مقارنة بالرجل إذ لا يمثل حضورها غير ثلث ما للرجل وأدنى من ذلك بل تصل نسبة بطالة المرأة في كثير من الولايات الأقل تنمية ضعف المعدل القومي. وفي قطاع التعليم العالي، يوجد تفاوت كبير⁽⁴⁾ في الرتب العلمية على الرغم من ازدياد أعداد الطالبات على نحو مضطرد. ويكشف أن كلما ارتفعنا في سلم الرتب الجامعية انخفض عدد النساء بعكس رتبة المساعدين وهي أول الرتب المهنية للأساتذة الجامعيين فإن جلهم من النساء. ويلاحظ ضعف حضور المرأة في مواقع القرار داخل الجامعة أو في اللجان المعهود إليها إدارة الشأن البيداغوجي أو العلمي داخل الجامعة أو في عدد المسجلات في الدكتوراه.

يتناول القسم الثاني الحالة الراهنة للمعارف الناتجة والمتراكمة بشأن مسألة العنف القائم على النوع الاجتماعي في تونس. ويقترح منهجية قراءة لإنتاج المعرفة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأماكن العامة وعلى وجه الخصوص في الوسط الجامعي عن طريق تناول الآليات المؤسسية والتشريعية والقضايا الاجتماعية والثقافية. يصف هذا القسم أولا أعمال وبرامج ومؤتمرات التوعية الدولية بشأن القضاء على أشكال العنف ضد المرأة، بالإضافة إلى الكتيبات والمذكرات التوجيهية المتاحة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي. ثم، يعرض الدراسات المرجعية الرئيسية التي أجريت حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في تونس: البحوث الميدانية في عدد من البلدان والمجتمعات الأخرى⁽⁵⁾ والدراسات الطبية النفسية، ولعل أولها المسح الوطني للديوان الوطني للأسرة والعمران البشري سنة 2010 ودراسات مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة المتعلقة بالعنف ضد المرأة في وسائل النقل وفي الفضاءات العامة، زيادة على مساهمات الجمعيات المناضلة في مجال حقوق المرأة وكذلك مساهمات الأعمال الجامعية والأكاديمية وسمح تحليل المحتوى لكل المراجع بإبراز حقائق مشابهة لجهة دولية المرأة بصفة عامة و/أو في الوسط الطلابي. وتطرق هذا القسم من منظور الإحاطة بالإشكالية إلى الأطراف الفاعلة والآليات المؤسسية والتشريعية والقضايا الاجتماعية والثقافية والاستراتيجيات المعتمدة. إذا ركزت معظم الدراسات على العنف في الفضاء الخاص ولم تطرح إلا قليلا مسألة المواطنة وحضور المرأة في الفضاء العام، فإن ما أفادت به البحوث منذ عام 2011، يتمثل من جهة في رسم حقيقة العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء العام الأمر الذي جعل قضية العنف أكثر وضوحا لدى الرأي العام وفي وسائل الإعلام ومن جهة أخرى إلى توسع التصور العام لقضية عدم المساواة باعتباره عنفا ليشمل الصحة والتمرس في مختلف المستويات وخاصة الجامعية والاستغلال الاقتصادي للمرأة والتمييز في الأجور وظروف العمل منها والتوظيف لاسيما في مراكز قيادية.

توضّح الوثائق التي تم طرحها هنا أن العنف بالنسبة إلى العديد من النساء يتم تمثيله على أنه «ثقافة» تصاحبها في جميع دورات حياتها وفي جميع الأماكن التي تعبرها. واحدة من النقاط المشتركة لجميع هذه الأعمال، والتي هي محور دراستنا التجريبية، هو النظر في العنف من وجهة نظر الشخص الذي يعاني منه، ومحاولة كسر «المحظورات». وفي هذا السياق، يراد بهذا العمل المقدم تقديم صوت الضحايا من النساء، إما عن طريق القياس الكمي لأحداث حالات العنف وأشكاله، أو عن طريق التقييم النوعي للمعيش اليومي.

يتناول القسم الثالث الاستقصاء الميداني الذي أنجز في أربع مؤسسات جامعية تنتمي إلى جامعة سوسة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية وكلية الحقوق والعلوم السياسية والمعهد العالي للفنون الجميلة والمعهد العالي للمالية والجباية. شملت الدراسة مختلف الفاعلين الاجتماعيين داخل الفضاء الجامعي من أساتذة وإداريين وطلبة، من كلا الجنسين. امتدت فترة البحث الميداني من شهر ماي 2018 لغاية شهر أكتوبر من نفس السنة، استطعنا خلالها استجواب ما يقارب 39 شخصا بصفة فردية عن طريق استخدام تقنية المقابلات شبه الموجهة وخمس مجموعات بؤرية خصصت اثنين منها للطلبة، وأنجزت واحدة مع الأساتذة وأخرى مع الإطار الإداري. كما خصصت مجموعة بؤرية لجمعيات تُعنى بحقوق المرأة والإنسان. وتجدر الإشارة إلى تنوع المتغيرات السوسيو-ديمغرافية للمجتمع البحث في السن والجنس والحالة المدنية والمستوى الدراسي والمستوى الاقتصادي والترتبة في الوظيفة والجهة ونوعية السكن، إلخ. وناقش هذا القسم التمثيل الاجتماعي للوسط الجامعي، وتصورات وتجارب العنف: العنف السياسي، التحرش الجنسي، مشاعر الضحايا، المواقف والسلوكيات المشينة، المرأة كأداة أخلاقية، الصور الرمزية للتمييز وتمثل العنف في مواجهة القضايا القائمة على النوع الاجتماعي، ولكن أيضاً العلاقات الاجتماعية بين الأساتذة والطلاب والإداريين من الجنسين. وفي ضوء البيانات التي تم جمعها وردا على أسئلة الدراسة، تم تنظيم هذا القسم إلى الأجزاء الثلاثة التالية:

فضاء عام ممثل على أنه عدائي

يؤكد التمثيل الاجتماعي الذي يشترك فيه جميع المستجوبين/ات أنّ الفضاء العام مكان معاد للمرأة لا سيما الشارع الذي يُنظر إليه على أنه محضوف بالمخاطر ومختلط ومشوّه للسمعة بالنسبة إلى المرأة... ولا تُستثنى وسائل النقل من هذا التشخيص والتي تشهد الطالبات الشابات عن وحشيته. وأجمعت النساء المستجوبات على أنّ خروجهن إلى الفضاء العام يجب أن يكون دائماً مبرراً وعملياً فإن استعمالهن له يختلف حسب المكانة الاجتماعية والملمح المهني. فالموظفات لا يخرجن في أوقات الفراغ إلا لزيارة العائلة أو لمرافقة أطفالهن. ومن جانبهن، تُفضّل الأستاذات أماكن انتقائية للترفيه. وأخيراً، تتردد الطالبات بشكل متكرر على أماكن الترفيه وتنوّع على نحو أكثر في التردد على فضاءات عامة مختلفة ذلك أمر مرتبط بتجربة حرية الخروج والتنقل في غياب سيطرة الأسرة أو المجتمع.

الوسط الجامعي، التمثيلات والعلاقات الاجتماعية

إنّ مارش من البحث أن الجامعة التونسية تعيد إنتاج التفاوت بين الرجل والمرأة، تغذي ثقافة محافظة تستند إلى معايير اجتماعية قائمة على تراتبية على أساس النوع الاجتماعي وأنها فضاء لا تتوفّر فيه دائماً ضمانات الاصطفاء على أسس موضوعية، ذلك أن الطالبات أكثر عرضة لمعايير انتقاء على أساس النوع الاجتماعي. ولقد أظهرت شهادات المشاركين/ات في المقابلات أنّ التحرش الجنسي والعنف المعنوي يمثلان ممارسات رائجة في الفضاء الجامعي وهي آليات انتقاء لا شرعي لها تبعات مؤسسية لجهة المخاطر التي تتهدّد الطالبات في مسيراتهن الجامعية.

لقد توصل البحث إلى أن التمثلات الاجتماعية للفضاء الجامعي بعيدة كل البعد عن أن تكون متجانسة. ذلك أنها تتميز بتنوع الفاعلين فيه وأن استثمار هذا الفضاء يختلف بحسب استراتيجياتهم فيه. فتعتبر الجامعة بالنسبة للطلبة والطالبات نقلت نوعية وحلم يتحقق والانتماء إلى الجامعة إيدان بدخول مرحلة اجتماعية جديدة واكتساب مكانة أعظم وضرب من تحقيق الذات... وأن يكون المرء طالبا يعني تنويع مشروع عائلي وشخصي. والجامعة أيضا فضاء اجتماعي لتجربة تُصنع بعلاقات واكتشافات جديدة معاش جديد وتساعد تجربة العيش في السكن الجامعي على «الانفصال» عن الأسرة تحقيق الاستقلالية. غير أن رمزية الجامعة كفضاء للحرية والاكتشاف والطموح تصطدم في أغلب الأحيان بمركزية السلطة والهيمنة من قبل الأساتذة أو جزء منهم ونقص في فضاءات التعبير والإبداع، يُضاف إليها العلاقات التمييزية والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تُعكر إمكانية تحقيق الذات.

للفضاء الجامعي بالنسبة للأساتذة مكانة مختلفة. هنا تستحضر المعايير المؤسسية أكثر مما تستدعي التجارب الذاتية. هكذا تمثل الجامعة فضاء مشكلا من إمكانية وأدوار اجتماعية لها علاقة مباشرة ووثيقة بالمهمة البيداغوجية والعلمية للأساتذة وبالسلطة التي يشدد جميع الأساتذة على حفظها وصيانتها. ولعل مظاهر «الزبونية» والتنافس وتغليب الانتماءات الضيقة بمقتضى الاختصاص وتبادل المصالح هي ما يفسر مركزية السلطة الرمزية المتأتمية من السلطة العلمية للأساتذة. ولعل حرية التعبير والفكر الذي اتسعت إمكاناته في فترة ما بعد الثورة لا تخلو من شوائب التصادم والعداء بين مختلف الفاعلين وتضاعف السلوك العدواني والعنيف باسم الانتماء السياسي والإيديولوجي، وتعد المرأة من أولى ضحايا ما يُسمى بالعنف السياسي. هكذا يعتمد تمثّل الأساتذة للوسط الجامعي على المفاهيم المتعلقة بالمركز والدور التعليمي والمهني العلمي أو حتى المكانة الاجتماعية. يمنح مركز الأستاذ سلطة «معروفة» داخل الجامعة وخارجها. ومع ذلك، فإن وضع الأستاذ يتميز بشدة بالقيود الداخلية، والتسلسل الهرمي، والتنافس، والولاء لجماعات مهنية، والمحسوبية. وهو ما يمثل الجانب السلبي.

تقتصر صورة الجامعة في تمثّلات الموظفين/ت، على بعدها الوظيفي الذي لا يختلف عن غيره من الفضاءات المهنية. أما الصورة التي تقدم بها الموظفات أنفسهن ورغم تشديدهن على دورهن المحوري والتنظيمي مجرد مزودات خدمات للأساتذة وللطلاب. حيث يعشن على هامش الأنشطة الجامعية، العلمية والأكاديمية. يتم تلخيص الوتيرة الأكاديمية لهن في أوقات محددة تتعلق بالطقوس المدرسية. وغالباً ما تكون الإدارة عرضة للانتقاد، وتعتبر الحلقة الضعيفة في النظام الجامعي وتتهم بالاختلال الوظيفي والبيروقراطية والتخلف. فتستحضر بعض الإدانات الموجهة للإدارة لتقدم صورة سيئة للمرأة باعتبارها الأكثر عدداً من بين أعوانها وتجد فيها سبباً مباشراً لتدني خدمات إدارية كثيرة. هذا التشخيص يتقاسمه أيضا إداريون كثر فيرجعون تدني الانجازية الإدارية إلى كثرة عدد النساء فيها. على هذا النحو يتمثل الإداريون أنفسهم، أنهم أضعف حلقات المؤسسة الجامعية. فلا هم أصحاب سلطة فيها ولا هم مشاركون في أنشطتها العلمية والأكاديمية ولا حتى الثقافية. لذلك يشوب علاقاتهم في عمومها ببقية الفاعلين ضرب من الفتور محكوم بطبيعة المهام والخدمات والاجراءات المطلوبة ويحكم انتماءهم إلى الفضاء الجامعي زمانية مناسبة مرتبطة بافتتاح السنة الجامعية أو إعداد مختلف الامتحانات. ولقد أظهرت الدراسة أنه بقدر ما هي العلاقات بين الفاعلين علاقات احترام وتعاون، هي علاقات تشوبها خلافات وتوترات كثيرة تصل حدّ الصراع الخفي. كذلك هو حال التوترات الخفية والمعلنة أحيانا كثيرة بين الأجيال، بين الأساتذة من جهة والطلاب من جهة أخرى.

تمثل العلاقة بين الطلاب والأساتذة

تتشابه تصورات أعضاء هيئة التدريس مع صراع الأجيال إذ يعتبر الطالب/ة «طفلاً» في مرحلة التعلم يجب تكوينه وغالباً ما يتم الفصل بين الطالب «الجاد» و «غير الجاد». من جانبهم، يصنف الطلاب الأساتذة حسب «أنواع» بين «جيد» و «سيء». إن الصورة المثالية للأستاذ هو الشخص الذي «يؤطر طلابه، ويضحي بنفسه لمهنته ويلتزم لأبعد من التزاماته الأكاديمية / يجب أن يكون الأستاذ المثالي ذو كاريزما (الذي يفرض النظام ويتصرف بالعدل والعدالة). وانعكاس قيمة الإنسانية في سلوك الأستاذ هي الأكثر جذباً للاحترام له. أمّا بالنسبة إلى الأساتذة فقد كشفت المقابلات عن وجود بنية تراتبية قوية وفق الصنفين المعتمدين) أ(و ب) حسب شهادات المستجوبين/ات، إضافة إلى الرأس مال الجامعي بمعنى الشهادة والإنتاجات العلمية، على شبكة من علاقات ولاء و«زبونية» ومصالح لا تعكس بالضرورة المعايير المؤسساتية للجامعة على معنى النشاط المعرفي والبيداغوجي. صلب تلك العلاقات تكون المرأة الحلقة الأضعف لجهة احتلال أغلبها مواقع دنيا في سلم التراتبية الجامعية وغيابها عن مواقع القرار فيها ولجهة ارتفاع احتمالات تعرضها لعنف معنوي أو تحرش جنسي ضمن علاقات تحكمها المصالح والخدمات بقدر ما تحكمها الخبرة والكفاءات. ويمكن تشبيه علاقات الصراع داخل فئة الأساتذة بالصراعات الدائرة في المجال السياسي حيث تتضارب المصالح وتتقاسم الامتيازات حسب الانتماءات والولاءات للأساتذة الأكثر رتبة ونفوزاً. ويحول الاصطفاف الأيديولوجي والنفعي دون منطق التشاركية في القرار والمساواة والارتقاء المهني حسب شهادات بعض الأساتذة.

النتائج الرئيسية للبحث الميداني

أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء الجامعي

لم يتمكن أغلب المستجوبين/ات من تحديد أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي وذهب البعض لإنكار وجوده داخل هذا الفضاء معتبرين أن العنف ينحصر في الخلافات السياسية والإيديولوجية بين الطلبة الذكور بالأساس. ويقتصر العنف في تمثيلات أغلب المستجوبين في التعنيف الجسدي والإيذاء اللفظي وما يحدثه من ضغط نفسي. في حين استطاعت أغلب المستجوبات وخاصة من الطالبات تحديد مختلف أنماط التحرّش الجنسي وبأدق التفاصيل، وقد أقر بوجود هذه الممارسات أغلب المستجوبين في المقابلات الفردية والمشاركين في المجموعات البؤرية بدرجات متفاوتة إذ ويبدو من خلال التصريحات أن الرجال أكثر تحفظاً في الإفصاح من النساء كما تُعدّ فئة الإداريين أكثر الفئات حذراً وتوقياً في الحديث عن العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد عبّرت الموظفات عن العنف النفسي بمفهوم الظلم الذي تتعرّضن له من قبل رؤسائهن في العمل بدرجة أولى وسوء المعاملة والكلمات الجارحة من قبل الأساتذة خاصة الرجال. وتتمظهر أشكال العنف لديهن في شعورهن بالضغط النفسي باستمرار.

عبّرت الأساتذات على أساليب أخرى من العنف الممارس ضدّهن كالتضييق على النشاطات والتشهير والتشويه للصورة الاجتماعية والتقليل من شأنهن والإقصاء من اللجان العلمية والاستبعاد من دائرة أخذ القرار والحرمان من الامتيازات المستحقة في العمل البحثي بالإضافة إلى الأساليب «التقليدية» للعنف ومن أهمها التحرّش الجنسي والعنف اللفظي. ضف إلى ذلك، العدوانية أثناء المناقشات وافتكالك الحق في الكلام، والتقليل من قيمة المرأة، وتخليق سلوك المرأة، إلخ. إن احتكار الرجال لمناصب صنع القرار والسلطة

(اللجنة العلمية، نقابة العمال، اللجان، المختبرات ووحدات البحث) يضع النساء على هامش المشهد العلمي وفي تبعية للمراكز الأكاديمية. وهو ما يحدّ أغلبهن على الانسحاب من المشاركة الفاعلة في دينامية النشاطات العلمية والبيداغوجية إلى حدّ الإقصاء الذاتي والاقتصار على الحد الأدنى منها.

تعزز الممارسات الحالية بالوسط الجامعي التقدم المهني للرجال. وتقف ترسانة من المبررات لتأبيد هذا الوضع من خلال تحيزات جنسية مثل «النساء لا يصلحن للعمل «الميداني»، أو ضرورة توفير وقت للحياة المنزلية والأسرة والأمومة لذلك غالبية غالباً ما يدعم ويفضل المرشحون الذكور بحجة أنهم أكثر توفراً وفعالية من النساء. وهذا ما يجبر النساء على الاستبعاد الذاتي أو التخلي عن طموحاتهن وخاصة الحصول على مراتب عليا. لذا ستستحق المرأة «الجيدة» في العمل مزيداً من التضحيات (كي تكون أكثر قدرة على المنافسة) والتحكم الذاتي) لإظهار المهارات والسلوك المثالي المرتقب من قبل الرجال.

وعبرت الطالبات بأكثر صراحة وفصاحة عما تعرضن له من ضغوطات ومضايقات وتحرش جنسي من قبل مختلف الفئات الفاعلة في الفضاء الجامعي. وركزت أغلبهن على علاقاتهن بالأساتذة بالرغم من تداول الاعتداء اللفظي والمعنوي من قبل الطلبة والعاملين بالمؤسسة الجامعية. ويفسر هذا التركيز لشعورهن المفرد بالخوف من ردة فعل الأستاذ المعتدي وضرورة الإذعان لسوء استعمال الأستاذ لسلطته المعنوية والفعالية التي من شأنها أن تؤثر على مستقبلهن. وإن نسبت أغلبهن ظاهرة تحرش الأساتذة إذ تقتصر في بعض الأسماء «المعروفة» لدى أغلب الطلبة فإن شعورهن بالخوف والذنب يؤثر بشكل كبير على مردودهن الدراسي. وتفيد بعض الشهادات إلى انقطاع العديد من الطالبات في مستوى المرحلة الثالثة والدكتوراه عن الدراسة بسبب العنف النفسي والجنسي الممارس من قبل الأستاذ المؤطر.

التحرش الجنسي وتقنياته

يسعى المطارد إلى «الحفاظ على ماء الوجه» و«المظهر الجيد» من خلال جذب تعاطف وإعجاب ضحيته انه ويلعب على «صورة الذات» لتحسين سيطرته على فريسته. وغالباً ما تؤول هذه الممارسات ضد الفتيات إلى إفلات المتحرش من العقاب، وتواطؤ المجتمع وصمت الضحية. يشرع المجتمع هذا العنف من خلال عكس الأدوار: إدانة الضحية وحماية صورة المعتدي، أو بشكل أكثر وضوحاً، اتهام الطالبة «المغرية» التي «تطيح» بأستاذها. في هذا المعنى، يجمع المتحرش بين نوعين من التحيز الجنسي: العدائي والخيري. كلاهما يشكلان «حلقة مفرغة» تفاعلية إذ يتبنى الرجل موقفاً عدائياً يقوم بموازنته من خلال الإحسان تحت ستار الحاجة إلى موافقة الرجل وحماية المرأة من قبله.

تظهر شهادات المشاركين/ات تفشي التحرش الجنسي في الفضاء الجامعي بدرجة أولى والعنف المعنوي بدرجة ثانية. مثلما تؤكد على أن مثل تلك السلوكيات التي تكون الطالبات أولى ضحاياها إنما تحدث بسبب صمت الطالبات وتوجسهن من متابطة الجاني وتواطؤ المحيط المؤسسي الذي يفتقر إلى إجراءات وسياسات وقائية من الظاهرة أو حمائية وعلاجية للضحايا أو ردعية للجنة. تفيد شهادات الطالبات وقد تعرض أغلبهن لشكل من أشكال التحرش الجنسي أنهن عاجزات عن مواجهة المعتدي لعدة أسباب: يتعلّق السبب الأول باختلال التوازن في موازين القوى بين الطرفين نظراً لسلطة الأستاذ وقيمه الاعتبارية والتي تحول دون مواجهته أو التصدي له. وإضافة إلى التضخيم في مكانته وسلطته

فإن غياب الوعي بحقوق وتداول لظاهرة وغياب الأطر القانونية واستبطان صورة الضحية الضعيفة والخوف من الانتقام والتشفي والمساس بصورتها الاجتماعية داخل هذا الفضاء. مما يجعل الطالبات يتوخين أسلوب التفادي والتخفي عن أنظار المعتدي كاستراتيجية ممكنة مقابل الإقصاء الذاتي.

تجربة ضحايا العنف ومشاعرهن

لقد شدّد المشاركون/ات على أن تجريم الضحية وتحميلها مسؤولية ما تتعرض له من عنف يكون بسبب سلوكها أو مظهرها أو وجودها في فضاء يفترض عدم وجودها فيه وهذا أكثر التبريرات تداولاً. وتساهم الصور النمطية للمرأة كمصدر إغراء وفتنة والمستبطن من قبل الأغلبية، بدرجات متفاوتة، في تعنيف الطالبات على وجه الخصوص وهي الصور ذاتها التي يعلل به المجتمع وضع الضحية موضع الاتهام. فبرغم من اعتبار الجامعة كفضاء نخبوي وانتقائي فإن المرأة يخضع للمعايير الاجتماعية المشتركة والتي تقيّم وجودها في الفضاء العام من منظور أخلاقي يجبرها في أغلب الأوضاع على التزام الصمت. فخلال للرجال الذين يتجولون ويتملكون المجال العام بمختلف فضاءاته فإن وجود النساء في هذه الفضاءات يبقى مشروط بطريقة ظهورهن وسلوكهن وممارساتهن حسب المعايير الاجتماعية التي تقيّد تقنيات الجسد، في حركاته وانفعالاته، حسب الصفات الأنثوية المتعارف عليها والتي تمجد الحشمة والأنطواء والحذر إلخ.

وتحليل المعايير الاجتماعية المتداولة داخل الفضاء الجامعي إلى الموروث الثقالي والاجتماعي المتقاسم من قبل المشاركين والمشاركات لتفسير العنف القائم على النوع في هذا الوسط. ولئن تباينت المواقف بين التبرير أو التفسير أو الاستهجان فهذا دليل على ضعف الثقافة المواطنة والحقوقية ودليل أيضاً على غياب المؤسسة عبر هياكل وإجراءات يمكن الإحالة إليها لتفسير التمييز الذي تكابده المرأة. هذا التشخيص العام يفسر فيما يفسر مواقف الفاعلين وردود أفعالهم إزاء حالات العنف المعنوي والتحرش الجنسي التي تنحوي في عمومها بين رفض مطلق وصمت مطبق لكنها مواقف لا تتعدى القول إلى الفعل. ولما كانت مسألة العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل الجامعة مسألة خلافية، فقد توصلت الدراسة إلى رسم ثلاثة نماذج للفعل الاجتماعي فيما يتعلق بالعنف: (1) المنطق الأول احتجاجي، نضالي له خلفية سياسية: يتميز برفض في مستوى المواقف لجميع أشكال العنف ضد المرأة وتستند في ذلك إلى ثقافة كونية حقوقية. يغذي هذا المنطق نفس. (2) المنطق الثاني خمولي مع أشكال العنف: يستند في تفسيرها له إلى عوامل اجتماعية وثقافية وبيولوجية أيضاً تجعل من جسد المرأة رهانا ثقافيا وليس ملكا فرديا. لا يرى هذا المنطق تناقضا ما مع حقوق المرأة ومكانتها إذ هي مكفولة طالما كانت الضمانة الأخيرة أن تبقى الخطوط الفاصلة ثقافيا في مستوى الأدوار والأمكنة بين الجنسين خطوطا قائمة أياً كانت المكاسب المشروعة التي قد تتحصل عليها المرأة، (3) المنطق الثالث محافظ يحمله على حدّ سواء مشاركون/ات في البحث، إن يشروعون ممارسة العنف ضدّ المرأة باعتباره ردة فعل وليس فعلا. هكذا على المرأة أن تكون حارسة تمثلات محددة للشرف والأخلاق. إنها الحصن الأخير ضد التغييرات التي قد تمتد إلى مصادر ثقافية وبيولوجية وعلاقات سلطة اجتماعية تحكم المرأة.

القاعدة والصمت

من ناحية، القاعدة التي تعتبر الفضاء العام ذكوري تماماً حيث يتم إقصاء المرأة أو اعتبارها أداة جنسية. ومن ناحية أخرى، التأكيد على أن تلتزم النساء الصمت ولا يقمن بتقديم شكاوى تؤدي إلى تشيبت

وتتفنيه وحتى تقديم الأعداء. لقد بدى «صمت النساء» أمام الرجال أمراً محسوماً في تصريحاتهن. ترتكب المرأة «خطيئة» إذا كسرت هذا الصمت إذ أن ومعظم الرجال الذين تمت مقابلتهم هنا لا يستسيغون خرق المرأة لحاجز الصمت المفروض من المجتمع تلك ضمانته حتى تتحوّل من مجني عليها إلى جانية لأنها اشارت لعدم المساواة الذي تتعرض له. لذا يجب على المرأة ألا تجيب على الاستفزازات وعليها أن تتجنب اتخاذ المواقف العدوانية خوفاً من فقدان «شرفها» وهو في الحقيقة شرف الرجل لتكون بذلك ضحية للحرمان من حق الكلام.

يعتبر «الصمت» عن العنف القائم على النوع الاجتماعي بالوسط الجامعي بمثابة رفض الأطراف الفاعلة للمشاركة، ويشير بشكل أكثر تحديداً إلى الدفاع عن المعيار الأساسي، والذي يحدد المواقف والسلوكيات طبقاً للقاعدة. ومن هنا تحتوي أولوية التغيير الضروري في «القاعدة الاجتماعية» على تطور في المواقف والسلوكيات فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي مع (1) تشجيع النساء على الاعتراف بأن هذا العنف مظهر من مظاهر الهيمنة التي يجب التنديد بها؛ (2) المطالبة والتأكد من أن السلطات العامة تدين هذه الأفعال وتصبح مسألته مؤسسات أكثر من كونها مسألة عائلية (3) تعليم الرجال قواعد احترام الجنس الآخر ورفض الهيمنة، بعيداً عن عرف الشرف.

الاستنتاجات

تتميز تمثيلات الفاعلين الاجتماعيين للفضاء الجامعي بالتضارب والتناقض بين اعتباره فضاء معرفة وحرية وانفتاح تصوره كمؤسسة تقوم على السلطة التراتبية والتمييز والحيث. ولعل ازدواجية الصورة المستبطنة من قبل مختلف الفئات تفسر الشرخ القائم بين المرغوب فيه والواقع المحفوف بالرهانات المتضاربة ومكانة الجامعة في النسيج الاجتماعي. ومن بين أهم العوامل المحددة للصور القائمة في الأذهان طبيعة العلاقات التي تجمع الفرد بمختلف الفاعلين لنفس الفئة والعلاقات التي تجمعها بفاعلين الفئات الأخرى والقائمة في الغالب على تضارب المصالح وتباين الانتظارات. ولئن كانت الجامعة كفضاء أقل عنفاً مقارنة بالفضاء العام فإن تجارب النساء من مختلف الفئات تصبغ بالتمييز ضدّهنّ وتعرضهن لمختلف أشكال العنف ودون وعي منهن في أغلب الأحيان.

والجامعة كإطار مهني تُعيد إنتاج الصور النمطية للنساء والرجال والتي تحدّد ردود أفعالهم/هن في مختلف الرتب والمناصب ولو بتفاوت نسبي. وتقدّم المرأة في صورتها السلبية مستنسخة كل الأفكار السلبية المتوارثة مما يعرضها للعنف القائم على النوع الاجتماعي. ولعلّ هذا التنميط اللا-واعي مما يجعل المتدخلين في هذا الفضاء يُعيقون ارتقاءها المهني ويُعيدون إنتاج الفوارق التي تحول دون مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين. تستلهم التصورات الاجتماعية للمرأة بنيتها من المعايير الدينية والأخلاقية والمتداول في وسائل الإعلام والتواصل الذي تستضعفها وتختزلها في المعطى البيولوجي أو تقدمها في صور كاريكاتورية في بعض الأحيان. ومن أهم أسباب العنف القائم على النوع الاجتماعي هو تمازج الأدوار البيولوجية والثقافية للمرأة في أذهان أغلب الفاعلين واختزال مكانتها في البعد الجسدي والحسي الذي يُقدمها كجسد «مشتهى» أو «مرغوب فيه». كما يُفسر التحرش الجنسي ضدّ النساء كجزء من بنية الشخصية الذكورية وهو ما يجعل من هذا العنف متداول ومعتاد في صفوف الطلبة.

وإضافة إلى التفوق الرمزي الذي يشعر به الرجل، يصبح الأمر أكثر تعقيدا لضحايا العنف نظرا للسلطة والمكانة الاعتبارية والفعلية التي يتمتع به الأستاذ أو الإداري. وتتضاعف رمزية العنف بكل أشكاله عبر التبريرات الاجتماعية والثقافية التي تضع الضحية في موقع المتهم وتغذية شعور الذنب لديها ومقايسة صمتها بالوصم الاجتماعي الذي قد يلحقها في صورة الاحتجاج. وتعدّ المضايقات العدائية والتمييزية ضدّ النساء من أهمّ العوائق الموضوعية التي تحيل دون تحقيق المرأة لذاتها كفرد ولغياب قيم المواطنة وتفشي ثقافة الإفلات من العقاب.

التوصيات

سمحت نتائج تحليل الوضع والبحوث الإجرائية (المقابلات ومجموعات التركيز) بإبراز عناصر ذات أولوية التي تم تصنيفها إلى ثلاث فئات رئيسية من التوصيات تتعلق بالتعليم والتدريب، توفير الخدمات المتخصصة وأخيرا المسائل القانونية والإجرائية. يمكن مراجعة هذه التوصيات بالتفصيل في التقرير الوطني.

بالإضافة إلى النتائج المشار إليها أعلاه، أبرزت المناقشات خلال المشاورات المختلفة أيضا أهمية العمل الذي يجب على المرأة والمجتمع القيام به على أنفسهم للمضي قدماً. ينعكس ذلك في التوصيات الثلاث ذات الأولوية التي تم تسليط الضوء عليها من حيث التغيير الضروري في «القاعدة الاجتماعية»، والتي تتأسس أي تغيير في المواقف والسلوك في مسائل العنف القائم على النوع الاجتماعي، والملخصة على النحو التالي:

1. تشجيع النساء على الاعتراف بأن العنف هو مظهر من مظاهر الهيمنة التي يجب شجبها.
2. التأكيد من إدانة السلطات العامة لأعمال العنف هذه، وأن يصبح العنف القائم على النوع الاجتماعي قضية مؤسسية وليست عائلية؛
3. النظر في تنوع الفضاء العام ثم تعليم وتوعية المجتمع والناس بقواعد «الغير» ورفض الهيمنة بعيدا عما يسمى بقواعد «الشرف». علما بأن الاعتراف بالآخرين قضية رئيسية في التعليم من أجل مواطنة شاملة

كما وصف في الأجزاء المتعلقة بالمنهجية والتنفيذ، تم تنظيم سلسلة من الاجتماعات مع أصحاب المصلحة لغرض التشاور والتحقق من الإجماع على النتائج من أجل ضمان ملكيتهم وكذلك التزامهم بالنسبة لها. كما رغب طلاب جامعة سوسة وجامعة تونس، الذين تم استهدافهم بشكل خاص، في التعبير عن توقعاتهم واحتياجاتهم في شكل توصيات، وأهمها المعروض هنا:

1. وضع آليات لتشجيع الطلاب من الجنسين على الاندماج في المجتمع المدني لتعودهم على الخطاب العام والتعبير عن الذات، بما في ذلك من خلال التدريب المجاني في مجال التنمية الشخصية...

2. تنظيم تدريب حول قضايا النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وهي خطوة أساسية «للتوقف عن إنكاره أو ممارسته و تطبيعته أو إخفائه»
3. إنشاء مراكز وساطة وخلايا استماع على المستوى الجامعات وتدريب مرشدات ومرشدين اجتماعيين، بما في ذلك في نهج النوع الاجتماعي
4. تطوير واعتماد ميثاق / إطار أخلاقي لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والتنديد به.